



من المتوقع أن يشهد تمثيل المعارضة السورية تشكيلًا جديًا يكرّسه مؤتمر تستضيفه الرياض، بتكليف من لقاء فيينا لـ «مجموعة الدعم الدولي لسوريا». ولعل اللُّغط والجدل والصراعات والتنافسات والتدخلات، فضلاً عن الأخطاء، التي رافقت المحاولات السابقة لبلورة كيان تمثيلي للمعارضة، جعلت الجانب السعودي يتتردد في قبول هذه المهمة.

إذ إنه لا يملك تشكيلة مسبقة أو جاهزة يريد تسويقها لكن لديه رؤية مبدئية لمن هم معارضون أو أشباه معارضين، كما أنه لا يريد الاصطدام مع الآخرين أو الدخول في مساومات معهم في شأن خياراتهم وأفضلياتهم، إلا أن الجانبين الأميركي والروسي أصرًا معاً على أن تتولى السعودية هذه الخطوة، ما يرشحها لأن تكون لاحقًا مرجعية لوفد المعارضة إلى المفاوضات.

ما شجّع الرياض أيضًا أن بيان فيينا (14 تشرين الثاني - نوفمبر) انطوى على مجمل العناصر التي يمكن أن تسهل المهمة. فالمجموعة الدولية عبرت بوضوح عن استرشادها ببيان «جييف1» والقرار الدولي الرقم 2118 الذي يتضمن نص ذلك البيان ويضفي عليه مزيدًا من الشرعية. كما أن المجموعة اتفقت على ضرورة دعوة ممثلي النظام والمعارضة إلى مفاوضات بإشراف الأمم المتحدة «بأسرع وقت ممكن» وحددت لها موعداً مبدئياً هو 1/1/2016.

صحيح أن بيان فيينا الأخير استوقف كثيرين ببعض الصياغات التي تبدو كأنها تصرّف بنص «جييف1»، كـ «إقامة هيئة حاكمة ذات صدقية وشاملة الجميع وغير طائفية» وليس «هيئة حكم انتقالي بصلاحيات كاملة»، إلا أن توجه الإرادة الدولية إلى مفاوضات بين وفدين، أحدهما النظام، مثل للمرة الأولى اعترافاً دولياً كاملاً (روسياً - إيرانياً أيضًا) بالمعارضة الحقيقة المدعوّة الآن إلى الرياض لتشكيل وفدها، ما يرشّحه لأن يكون القيادة الأولى للمعارضة منذ بدء الصراع السياسي

والعسكري في سوريا.

هذه القيادة، التي تكون قد تأخرت أربعة أعوام ونيف، ويفترض أن تولد أخيراً في العاصمة السعودية، تؤكد ما كان معروفاً، وهو أن المعارضة - الخارجة من مجتمع أمعن نظام الأسد الأذن والابن في تهشيمه معمونياً وتجريمه سياسياً وإيذائه أمنياً وحرمانه اقتصادياً - كانت دائماً في حاجة إلى من يساعدها في الانتظام. لا شك في أن أطر «المجلس الوطني» و«الائتلاف» و«الجيش السوري الحر» و«التنسيقيات» المحلية كانت وليدة الضرورة، وبالنظر إلى انعدام التجارب السابقة لديها فقد كانت حالاً متقدمة، وحين توافر لها الدعم اتسم معظمها بالحيوية، وتميز جانبها العسكري بالجدية والفاعلية حتى أن «الجيش الحر» انبعث أخيراً كرقم صعب رغم كل ما عاناه من تجازبات خارجية وما فرض عليه من قيود أميركية وما يتعرض له من ضغوط روسية حالياً.

كان لا بد من أن تأتي هذه اللحظة، إذاً، لحظة التفاوض، رغم صعوبتها، بل رغم ضالتها بالمقارنة بضخامة التضحيات، ورغم كم هائل من الظروف المحلية والإقليمية والدولية التي توالت وترامت وتضافت كما لو أن العالم كله، والقدر، حكماً بأن شعب سوريا غير جدير بالإنصاف، أو كأنه لم يكُن يُمثل بمثل هذا النظام.

ليس في التفاوض انتصار لأي من الطرفين، هذه هي القاعدة في النزاعات الأهلية. لعل النصر في أن تبقى سوريا كلها لجميع السوريين.

كان نظام بشار الأسد وحليفه الإيراني قد انهزما ولذا استنجدوا بروسيا لتعيينهما على الاحتفاظ بـ«سوريا المفيدة» - «غنيمتهم» المفترضة. وكانت المعارضة قد بذلت/ وبرهنت ما تستطيع، رغم أصدقاء - أعداء أهملوها وشككوا فيها وتلاعبوا وعيثوا، ورغم ضخ «داعش» في مناطقها، ورغم تفريح فصائل عميلة للنظام أو مهووسة بالدين وسيلة للسيطرة فصارت عبئاً على الثورة لا رافداً لها، حتى لم يعد هناك فارق بين النظام وـ«داعش» وبعض الفصائل إذ تتغذى جميعها من استمرار الصراع ولا ترى مصلحة في إنهائه.

إذا فُدر للتفاوض أن يبدأ ويستمر، فلن يكون سوى بداية بطيئة للخروج إلى وضع آخر، غير مسبوق على أي حال، فمنذ خمسين عاماً لم تشهد سوريا نديةًّا بين نظام ومعارضة.

كانت المعادلة الميدانية التي ارتسنت عشية التدخل الروسي تفيد بأن النظام يخسر لكن الولايات المتحدة وروسيا وإيران لا تزيدان انهياره، واسرائيل التي استشعرت نهايته طالب رئيس وزرائها الرئيس الأميركي بالحفاظ على دور للأسد.

أي أن كل هذه القوى استعدت للجم المعارضة ومنعها من متابعة الزحف نحو دمشق، وبجميء الروس اختلَّ ميزان القوى لمصلحة النظام وإن لم يمكّنه من استعادة قوته المفقودة والمنهكة. لذلك لم تستبعد موسكو إمكان «الحل السياسي» لأن ضرباتها الجوية وترسانتها الصاروخية لن تفعل أكثر من مضاعفة جرائم غرق النظام والإيرانيون في دمائها حتى رؤوسهم، أما محاربتها «داعش» كهدف معلن فلا يزال مجرد شعار دعائي.

يحاول الأسد والإيرانيون اجتذاب الروس إلى تأجيل أي خطوة سياسية، متذرّعين بذنبهم الثابتة عن محاربة الإرهاب أولاً. إذ لا مصلحة لهم في أي كلام عن «عملية سياسية» يمكن أن يحرف الدبّ الروسي عن استراتيجية سحق المعارضة، كما رسموها له.

لا شك في أن إسقاط الـ«سوخوي 24» وتفجر العداء الروسي - التركي جاءا في توقيت يخدم الوظيفة التي يتمّنّها الأسد والإيرانيون للدور الروسي، بدليل القصف الهستيري الذي أقدم عليه في كل الأحياء، باستثناء مناطق «داعش»، غير آبه بتهجير أقلية كالتركمان أو مهتمًّا بزيادة التعقيدات الميدانية للمسعي السياسي.

غير أن هذه التطورات يجب ألا تغيب ضرورة التهيء للتفاوض، كونها تضفي عليه مزيداً من المبررات، وأهمها أن السعي الأسد - الإيراني إلى إرجاء أو إحباط أي تفاوض بات حافزاً لقبوله والتحضير له بكل ما يتطلبه من حنكة وجدية. جاء تكليف السعودية العمل على وفد موحد للمعارضة بمثابة خط النهاية للسباقات التي جرت منذ بداية هذه السنة بين عدد من الأطراف بغية سلب المعارضة ورقة تمثيلها، عبر تنظيم مؤتمرات وندوات من موسكو إلى استانة (عاصمة كازخستان) إلى القاهرة، وصولاً إلى محاولة دمج مخرجاتها في صيغة يعول على سذاجة ستافان دي ميستورا لاعتمادها في وفد معارض معروف مسبقاً أن النظام لعب دوراً محورياً في تشكيله سواء من المعارضين المزعومين العاملين منذ زمن في خدمته أو من مواليه له معروفين جداً أو أخيراً من أشخاص استزبنتهم طهران ومولتهم ليقوموا بأنشطة تروّج لكونهم «معارضين للنظام».

استضافت موسكو لقائين لتكشف أنها تدور/ أو تدار في مشروع زائف وملقق. أما لقاء استانة فلا قيمة له، وأما لقاء القاهرة فقد يفيد في تسهيل مجيء «معارضة الداخل»، تحديداً «هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي»، إلى الرياض وتحصين انخراطها في نسيج كيان موحد للمعارضة يضم «الائتلاف» والفصائل العسكرية و «هيئة التنسيق» وعددًا من المستقلين.

من شأن صيغة كهذه أن تزيل اللبس وتفادي اخترق وفد المعارضة أو «تفخيه» بأعضاء يمثلون النظام، وما دام لهذا الأخير وفده بإمكانه أن يضم من يشاء من «معارضين» يستأنس بآرائهم. ويبقى الأهم أن يكون وفد المعارضة موحداً في رؤيته لـ «حل سياسي» يحقق انتقالاً سياسياً عبر مرحلة انتقالية تقودها هيئة حكم انتقالي كاملة الصالحيات، وليس اندماجاً في «حكومة النظام» ونسيجه، خصوصاً أن أيّاً من النصوص المرجعية (القرار 2118، بيان جنيف1، خطة فيينا) لا يقترح اندماجاً كهذا.

صحيح أن روسيا وإيران تفضلان استمرار النظام الحالي و«بقاء الأسد» كضمان لمصالحهما في سوريا، بل تشاركانه استخدام إرهاب «داعش» نهجاً ابتزازياً لدول «لقاء فيينا» تحقيقاً لهذا الهدف، إلا أن منطق إنهاء الصراع الذي بات يفرض نفسه على مداولات المجموعة الدولية لا ينفك يكشف الأوهام: ببقاء الأسد، «حتى لو وافقت عليه لا يمكن أن ينجح» (وهذه عبارة دقيقة لباراك أوباما)، فهو لا يساعد في القضاء على «داعش»، والأهم أنه وصفة مسبقة لفساد أي حل سياسي وخربيه.